

Artical History

Received/ Geliş
11.12.2019

Accepted/ Kabul
20.12.2019

Available Online/yayınlanma
30.12.2019.

**MONETARY POLİCY İN İRAQ (REALİTY AND
PERFORMANCE - A FUTURE OUTLOOK)**

(السياسة النقدية في العراق (الواقع والاداء - نظرة مستقبلية)

قيس مهدي حسن

م . د / مليحة جبار عبد

باحث أقدم / وزارة التخطيط

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

Dr. Maliha Jabbar Abd

**Al-Qadisiyah University / College of Administration and
Economics**

Qais Mahdi Hassan

Senior researcher / Ministry of Planning

الملخص

تعد السياسة النقدية أحد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، فكان لها عماد اساسي في بناء مختلف النظريات الاقتصادية ابتداء بتاثير زيادة ادواتها وهو المعروض النقدي في زيادة المستوى العام للأسعار مروراً بـكينز الذي قيد استخداماتها العلاجية لكنه لم ينكر كونها جزءاً اساسياً في رفع اسعار المنتجات التي وصلت الى طاقتها القصوى تلاها انبثاق نظرية نقدية نفذت السياسة النقدية الى مختلف اركانها عند الاقتصادي ميلتون فريدمان ونظريته النقدية البحتة في تحليل التوازن وتطويره والسيطرة على الاقتصاد من خلال اساليب المحافظة على معدل نمو للنقد يتناسب مع معدل نمو الاقتصاد والطلب النقدي. و شهد الاقتصاد العراقي ظروف اقتصادية قاسية ، متمثلة بالحرب العراقية - الإيرانية وحرب

الخليج الأولى وما تلاها من عقوبات اقتصادية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وكذلك حرب مدمرة أخرى انتهت باحتلال العراق عام 2003، ونتيجة لهذه الظروف فقد شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعات حادة في معدلات التضخم وصلت إلى مستوى التضخم الجامح، وارتفاع في حجم الإصدار النقدي وتدهور كبير في سعر صرف الدينار العراقي.

وإزاء تعثر السياسة الاقتصادية في الكثير من مفاصلها في اخذ دورها في التصدي للظاهرة التضخمية وما رافق ذلك من ضعف أداء القطاع الحقيقي وتدني نموه الذي أسهم بدوره في توليد ضغوط تضخمية إضافية لقطاع العرض، إذ أسهمت حالة الاختلال الاقتصادي وضياع فرص الاستقرار إلى جعل السياسة النقدية أمام مسؤولياتها المباشرة في تحقيق أهدافها المرسومة في خفض التضخم والعمل على تعزيز قيمة الدينار العراقي استناداً إلى المبادئ والأهداف التي جاء بها القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.

فقد اعتمدت السياسة النقدية الحديثة على حزمة من الإجراءات في نطاق عملها عدة متشددة لمواجهة الضغوط التضخمية المتصاعدة، إذ ارتكزت تلك الحزمة على استخدام أداتي سعر الصرف وسعر الفائدة، فقد اعتمدت السياسة النقدية هاتين الأدوات كمشبت اسمي لاحتواء توقعات الجمهور التضخمية عن طريق رفع قيمة الدينار العراقي وجعل سعر الفائدة الحقيقي موجب القيمة بغية مكافحة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي.

Abstract

Monetary policy is one of the tools of macroeconomic policy, as it had a basic pillar in building various economic theories, starting with the effect of increasing its tools, which is the money supply in increasing the general level of prices, through "Keynes, who restricted her therapeutic uses, but he did not deny that it is an essential part in raising the prices of products that have reached Its maximum potential was followed by the emergence of a monetary theory that implemented monetary policy to its various pillars at the economist Milton Friedman and his purely monetary theory in analyzing balance and developing and controlling the economy through methods of maintaining a growth rate of Cash commensurate with the growth of the economy and monetary demand rate The Iraqi economy witnessed harsh economic conditions, represented by the Iraq-Iran war and the first Gulf war and the subsequent economic

sanctions during the decades of the eighties and nineties of the last century, as well as another devastating war that ended with the occupation of Iraq in 2003, and as a result of these conditions the Iraqi economy has witnessed sharp increases in inflation rates .It reached the level of hyperinflation, an increase in the size of the cash issue and a significant deterioration in the Iraqi dinar exchange rate

أهمية الدراسة

لدراسة أهمية كبيرة من خلال هدفها الذي يوضح الكشف عن مدى فعالية السياسة النقدية في العراق والتعرف على الواقع والإداء والعوائق التي شكلت حاجزاً أساسياً للتغلب عليها ورسم منهج اقتصادي لمعالجة الفجوة التضخمية وتجنب الاقتصاد العراقي تأثيراتها المتداخلة في اغلب اركان الاقتصاد العراقي.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة ان للسياسة النقدية دور فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وخلق بيئة مناسبة للتنمية الاقتصادية عن طريق معالجة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف واسعار الفائدة والحفاظ على القوة الشرائية للنقود

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة فان الاقتصاد العراقي يعاني من فجوة كبيرة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ومن ثم حدوث فجوة تضخمية, واقتصر تأثير السياسة النقدية في جانب الطلب الكلي دون الاخذ بالاعتبار جانب العرض الكلي وبالتالي تبرز مشكلة الدراسة مامدى تأثير السياسة النقدية في معالجة الفجوة التضخمية سواء من جانب الطلب الكلي او من جانب العرض الكلي.

منهجية الدراسة

اعتمد البحث على منهج الاسلوب الوصفي من خلال تكوين اطار نظري للدراسة يتضمن الواقع والاداء وبأستخدام ادوات السياسة النقدية ومن ثم رسم استراتيجية علاجية من خلال رؤية مستقبلية للسياسة النقدية.

هيكلية الدراسة

فانها تناولت في المحور الاول الاطار النظري للسياسة النقدية اما المحور الثاني فتناول واقع واداء السياسة النقدية في العراق , في حين تناول المحور الثالث رؤية استشرافية للسياسة النقدية في العراق.

المحور الاول:-الاطار النظري للسياسية النقدية في العراق

1- مفهوم السياسية النقدية: ان السياسة النقدية وجدت للتحكم بعرض النقد للحيلولة دون الافراط بالزيادة لكي لاتنعكس بارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم وكذلك تقتضي التحرز من نقصانه لكي لايدخل الاقتصاد في دوامة الركود.

فعرها كينت (بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف(الاستخدام الشامل). وعرفها جونسن بانها(الاداة التي يستخدمها البنك المركزي للتاثير في عرض النقد من خلال التحكم به لتحقيق أهداف عامة(كاظم,47,2016). أي عمل واعى تقوم به السلطة النقدية لتغير حجم النقد أو التاثير في كلفته(الدعمي,25,2010) وتوجد مفهومين للسياسة النقدية(المعنى الضيق للسياسة النقدية)والذي يعرف(بانه الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية(الدعمي,25,2010). اما المعنى الواسع للسياسة النقدية(يعرف بانه بجميع الاجراءات النقدية والمصرفية التي تستخدم مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتاثير في النقد والائتمان وكذلك الاقراض الحكومي(الدعمي,25,2010)

1. تحقيق الاستقرار في الأسعار Realization Of Price Stability

ينحصر هذا الهدف في العمل على محاربة التغيرات العنيفة في مستوى الأسعار وذلك للأخطار الناتجة عنها، والتي تلقي بظلالها على تقلبات واسعة في قيمة النقود، وان ردود أفعال المستهلكين والمنتجين سوف تعدل توزيع السلع وتخصيص الموارد بطريقة تكون على الأرجح غير كفوءة، ولا بد من الإشارة إلى ان استقرار الأسعار شرط أساس لحسن سير الاقتصاد وان التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار تنعكس على الوضع الاقتصادي ككل اذ إن ارتفاع الأسعار له مخاطر كبيرة على الاستثمار ومن ثم يقلل من فرص النمو الاقتصادي ناهيك عن الخروج باقتصاد غير كفوء مشوب بالحيرة والقلق والتوقعات، وان استمرار الأسعار بالتصاعد يؤدي إلى الإرباك في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية. ان السياسة النقدية تستهدف فائض العرض النقدي بالقدر الذي يضبط معدل التغير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعياً وراء المحافظة على استقرار الأسعار وهذا أمر ذو أهمية كبيرة في مكافحة التضخم.

2. تحقيق الاستخدام الكامل Realization Of Full Employment

يجمع الاقتصاديون إن تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل يعد من بين الأهداف الأساسية التي تسعى إليها السياسة النقدية ذلك من خلال قيام السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وذلك من خلال اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد من مشاكل البطالة وذلك عن طريق القيام بزيادة حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الاقتصادية

3- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة

Realization Of Sustainable Economic Growth

لكي يحدث النمو الاقتصادي يجب أن يزداد هذا الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية ويبرز دور السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته إذ تقوم هذه السياسة في تغيير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية من خلال أدواتها المعروفة (السوق المفتوحة،

الاحتياطي القانوني، سعر الخصم) وذلك بتغيير عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص .

3. تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات

Realization Of A stable Balance Of Payment

تستخدم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي عبر المحافظة على أرصدة نقدية أجنبية كافية لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات من جهة وسد متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى (السيد علي, 1984, ص377), وان لسعر الصرف دوراً مهماً في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات إذ يتم استخدامه كأداة لتحسين وضع الميزان عن طريق تعديل الأسعار المحلية والأجنبية للسلع والخدمات بما يسمح للتوازن بين الصادرات والواردات ، إذ إن حالات العجز في ميزان المدفوعات تقوم البلدان بعرض العملة المحلية في الأسواق المالية لغرض الحصول على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض سعر عملة هذا البلد . إن تعدد الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية قد يقود الى التصادم بين تلك الأهداف عند التطبيق لوضع الحلول المناسبة للتقلبات الاقتصادية ، فالسياسات النقدية التي ترمي الى إيقاف التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار قد تؤدي بصورة غير مقصودة إلى نتائج ضارة على الاستخدام الكامل . وقد دعا فريدمان (Milton Freidman) لاستخدام القاعدة النقدية التي تتضمن قيام البنك المركزي بتوسيع عرض النقد بمعدل ثابت مناسب للنمو الاقتصادي ويرى إن السياسة النقدية غير فعالة في الأجل القصير لذا يجب أن ترتبط بمتطلبات المدى الطويل ، أي ان يزداد عرض النقد بصورة عامة بمعدل مساوي لمعدل النمو في الناتج القومي . وقد تواجه السياسة النقدية مجموعة من المعوقات لتحقيق تلك الأهداف هي (يجي, 2001, 130):

أ- التضارب بين الأهداف المختلفة.

ب- الفجوة الزمنية بين تحديد الهدف وتحقيقه .

السياسة النقدية في الإطار الكلاسيكي

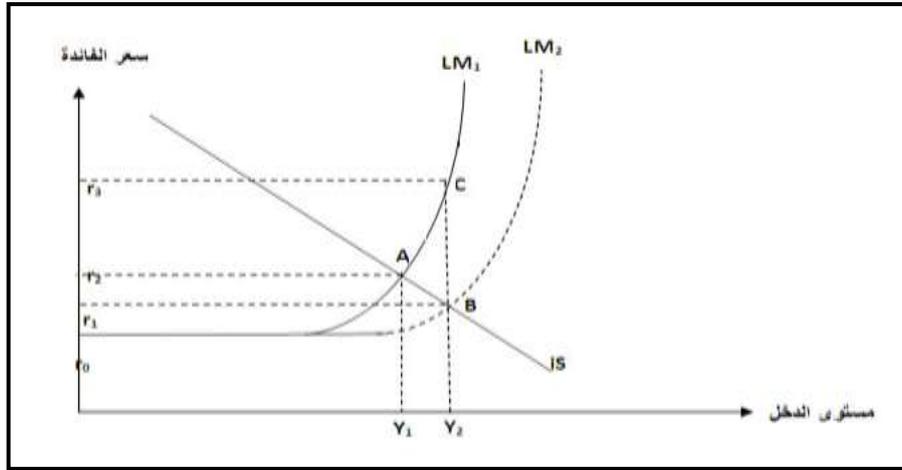
إن النظرية الكلاسيكية تؤمن بان هنالك نظاما اقتصاديا طبيعيا يسوده التوافق والانسجام بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد اذا ما ترك وشانه فان النقود تبقى محايدة ولا يمكن لها أن تترك آثار في الظواهر الاقتصادية المختلفة لذلك يرى الكلاسيكيون إن النقود ما هي إلا عربة لنقل القيم والتبادل وتقتصر

وظيفتها على انجاز المعاملات وقياس قيم السلع والخدمات,وقد عبر الاقتصادي (ساي) عن ذلك (إن النقود تؤدي وظيفة عابرة ومؤقتة في عملية التبادل وما إن تنتهي المبادلة إلا ونكون قد دفعنا المنتجات بالمنتجات) . ويسلم أعلام المدرسة الكلاسيكية بان النقود ليست لها منفعة خاصة بها بل ان منفعتها مشتقة من منفعة السلع التي يمكن اقتناؤها بواسطة النقود . وان مستوى الأسعار حسب النظرية الكلاسيكية يعتمد على كمية النقود ويتناسب طرديا معها أي ان الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه, وبما ان مستوى الإنتاج الكلي يتجه دائما نحو المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل وان مستوى الطلب الكلي يعتمد على كمية النقود المتداولة , فعند زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات و بما ان الأسعار والأجور ذات مرونة تامة فان المدرسة الكلاسيكية لا ترى إمكانية لوجود فائض إنتاجي أو نقص في الطلب وذلك وفقاً على قانون ساي, وإدراكهم عدم وجود حالة الاكتناز النقدي إذ لم يكن للنقود في رأيهم وظيفة أخرى غير كونها وسيلة مبادلة أو أداة حساب.

السياسة النقدية في الإطار الكينزي

يرى كينز إن العلاقة بين كمية النقود والطلب الفعال هي علاقة غير تناسبية وهذا خلاف للمنطق الكلاسيكي في هذا الصدد والسبب في ذلك ان النقود لا تطلب لكونها وسيلة دفع لانجاز المعاملات المتعلقة بشراء السلع والخدمات فحسب وإنما تعد واحداً من الموجودات السائلة التي يمتلكها الأفراد كجزء من ثروتهم, وان هنالك حرية في اختيارات الفرد بين الاحتفاظ بها كموجود سائل, او استبدالها بغيرها من أصول الثروة, وقد اعتبر كينز إن سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليس ظاهرة عينية كما افترضها الكلاسيك ويتحدد سعر الفائدة في السوق النقدي على أساس تفاعل العوامل النقدية وهي عرض النقود والطلب عليها (تفضيل السيولة) وان سعر الفائدة يعبر عن ثمن التخلي عن السيولة أما عرض النقود فيمثل كمية النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد من قبل البنك المركزي او السلطة النقدية ان الطلب على النقود بدافع المعاملات يعتمد على الدخل والذي يمثل رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالنقود بصورة سائلة بشكل أرصدة نقدية (Cash Balance) بهدف مواجهة النفقات الجارية منذ استلام الدخل وحتى نهاية الفترة وكذلك دافع الاحتياط لمواجهة الظروف الطارئة ودافع المضاربة الذي يحدد سعر الفائدة وذلك لاقتناص فرص للربح من خلال تقلبات الأسعار المتوقعة في الأسواق المالية إذ ان النظرية الكينزية ترى ان الربط بين جانبي الدخل والإنفاق هي من الحلول المناسبة لمعالجة الآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية (1929 - 1932) ويلاحظ ان الكينزيين يفضلون سياسة نقدية مرنة أي سياسة نقدية متكيفة مع ظروف النشاط الاقتصادي بينما يجري التوازن في سوق السلع من خلال التعادل بين الادخار والاستثمار وتوازن السوقين سوق النقود وسوق السلع يتحقق التوازن

الاقتصادي العام (صقر 2010) ويمثل سوق السلع والخدمات منحنى IS (إذ انه يوضح التوليفات الممكنة من سعر الفائدة ومستوى الدخل الحقيقي التي يتعادل عندها كل من الاستثمار المخطط والادخار المخطط)، ويمثل سوق النقود المنحنى LM (إذ يوضح التوليفات الممكنة بين مستوى الدخل وسعر الفائدة التي يتعادل عندها الطلب على النقود مع عرض النقود ولما كانت كل النقط على منحنى IS تحقق شرط التوازن في سوق السلع والخدمات ، كما إن كل النقط على منحنى LM تحقق شرط التوازن في سوق النقود . فان النقطة A التي يتقاطع فيها المنحنيين تحقق شرط التوازن للاقتصاد القومي كما في الشكل(1)



شكل (1)

التوازن الاقتصادي العام

Source :

MC Vaish , Macro- Economic Theory, Reprant,1981,
P297

ويرى كينز إن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تغيرات في سعر الفائدة هي تقلبات الطلب على النقود تبعاً لدافع المضاربة، واعتبر دافع المضاربة، بمثابة دالة متناقصة لسعر الفائدة بمعنى آخر إن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لإغراض المضاربة ويؤكد كينز على وجود حد أدنى لانخفاض سعر الفائدة يصبح عنده الطلب على النقود لا نهائي المرنة، وإن أي زيادة في كمية عرض النقود لن تؤثر على سعر الفائدة أي إن الطلب على النقود يمتص كل الزيادات الجديدة في عرض النقود وهذا ما يطلق عليه بفتح السيولة (Liquidity Trap). ويعتقد الكينزيون انه يمكن استخدام السياسة النقدية التوسعية لخفض أسعار الفائدة وتؤدي أسعار الفائدة إلى تحفيز الاستثمار وهذا يعني ان سياسة زيادة المعروض النقدي

يمكن أن تدعم الاستثمار الخاص ومن ثم زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الدخل الكلي إلى مستوى التوظيف الكامل من خلال عمل المضاعف وان السياسة النقدية التوسعية توفر أداة إضافية لمخططي السياسة الاقتصادية .

السياسة النقدية في الإطار النقودي

ان تبني الأفكار النقدية الكلاسيكية ,وظهور ما يعرف بمدرسة النقوديين الذي كان يمثلها العالم الاقتصادي (ميلتون فريدمان) الذي نادى بالعودة إلى النظرية الكمية للنقود, والتحول إلى السياسة النقدية كأداة فعالة لمواجهة التقلبات الاقتصادية, وذلك من خلال قيام البنوك المركزية بالتحكم في نمو عرض النقد بمعدل ثابت مناسب لنمو الاقتصاد وهو ما يدعى بالقاعدة النقدية (Monetary Rule) بدلاً من تقديرات وحكمة السلطة النقدية في اتخاذ سياسة نقدية معينة كما أثار فريدمان مشكلة التباطؤات الزمنية التي تشتمل عليها تلك السياسة التي تكون لها آثاراً تؤدي إلى الاستقرار, حيث يرى إن السياسة النقدية تعمل تحت تأثير تباطؤات زمنية طويلة وقصيرة وان التوقيت غير الموفق للسياسة النقدية والذي يعتبر عاملاً من عوامل عدم الاستقرار, لذلك يرى فريدمان ان السياسة النقدية غير فعالة في الأجل القصير ويجب أن ترتبط بمتطلبات المدى الطويل أي متطلبات النمو الاقتصادي .

المحور الثاني:- تحليل واقع السياسة النقدية في العراق

يتميز الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد ريعي معتمد على القطاع النفطي والذي لاينافس فيه هذا المورد النضب مورداً اخر في تمويل اقتصاده وانعدام امكانيات تطور القطاعات الاخرى,وهذا فيه يشكل اكثر من نصف تكوين الناتج المحلي الاجمالي و يعاني من التدمير للبنى التحتية وارتفاع معدلات البطالة والتي تقدر بأكثر من 43% وضعف السياسة النقدية وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي, والتي يرى الباحث بان هيمنة الدولة وهو عدم حساسية الدولة للقرارات التي يتخذها البنك المركزي سواء برفع سعر الفائدة او خفضها او اجراء تغييرات في اسعار الصرف لان الانفاق الحكومي يتاثر بالاهداف التي تربو عن اهمية سعر الفائدة وسعر الصرف ولذلك فان ادوات السياسة النقدية سوف لن تلقي التأثير المنشود على وفق هيمنة مؤسسات الدولة على النشاط الاقتصادي, والذي يلاحظ بان العراق يعاني من ارتباط بين ثلاث حلقات وهي (هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وهيمنة النفط على سلوك الدولة وهيمنة الانفاق الاستهلاكي على عوائد وهذا يؤدي الى ضغوط تضخمية, وضعف القطاع الخاص والذي يبين بالاتي)لكون ادوات السياسة النقدية مسؤولة عن رفع معدلات النمو

والاستقرار السعري وتقدمت أهمية هذا الهدف فعلى القطاع الخاص للاقراض عن طريق ادواتها الغير مباشرة ولكون القطاع الخاص وبسبب العديد من المتغيرات المركبة لم يستفد من هذه التسهيلات اي ان هذه التسهيلات النقدية التي قدمها البنك المركزي العراقي لم تترجم الى إنتاج حقيقي بواسطة القطاع الخاص, ويعود السبب في عدم نجاح القطاع الخاص الى زيادة الفجوة التضخمية. وان اتجاه السياسة النقدية يكون من خلال اتجاه ادواتها بشكل يتناسب مع الاهداف المراد تحقيقها, ولكون اهداف السياسة النقدية للبنك المركزي ركزت على استقرار المستوى العام للأسعار وان السياسة النقدية اتجهت الى استخدام الادوات غير المباشرة في بلوغ اهدافها, واذ ان القارئ للقانون الجديد يجد فية مختلف ادوات السياسة النقدية التي ستستخدمها من احتياطي قانوني وعمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الاخرى, ولكن لن نجد تصريحاً مباشراً حول استخدام الكبح المالي اوتوجيه الائتمان وغيرها من ادوات السياسة النقدية المباشرة والسبب في ذلك هو التوجه العام للاقتصاد العراقي وتحوله من القطب الاشتراكي الى اقتصاد يسعى الى الاتجاه نحو اقتصاد السوق, وهذا يتطلب التخلي عن مظاهر المركزية والتوجه الى الحرية ولهذا يجب على السياسة النقدية في العراق التجرد من كل متعلقات التدخل المباشر التي تعد الادوات المباشرة للسياسة النقدية احدى مصاديقها, والذي لوحظ بعد عام 2003 بان السياسة النقدية في العراق اتجهت الى اتخاذ منهج التأثير غير المباشر في ادواتها من اجل الوصول الى اهدافها الرئيسية وشملت هذه الادوات (عمليات السوق المفتوحة, وحوالات البنك المركزي, واذ ابتداء البنك المركزي مساره باستخدام حوالات الخزينة عام 2006 للحوالات ذات الآجال (182) و(364) يوماً, وتوقف الحوالات ذات(182) يوماً في عام(2010) عند ادنى نقطة اذ بلغت حوالات البنك(300010) مليون دينار وبسعر فائدة(5.7%), ثم توقفت الحوالات الى العام 2016 وهناك عاملين اساسيين لهذا الانخفاض في حوالات البنك المركزي:-

1-الازمة العالمية التي عصفت بالاقتصاد عام 2008 وادت الى تراجع العديد من المؤشرات المالية العالمية وتراجع مستوى النشاط المالي في العراق تأثراً.

2-الرغبة لدى السياسة النقدية في اتخاذ مسار توسعي لزيادة مستوى السيولة لدى البنوك من اجل دعمها نحو زيادة حجم الائتمان الممنوح وذلك لرفع مستوى النشاط الاقتصادي على وفق منهج

السياسة النقدية التوسعية, واذا ان انخفاض المبالغ المباعة من السندات يؤدي الى زيادة النقد لدى المصارف وبالتالي توسع قدرتها في منح الائتمان لزيادة مستوى النشاط الاقتصادي واعتمدت السياسة النقدية في العراق وبعد عام 2003 الى اتخاذ متغيرات وسيطة تمثل الاهداف النهائية والتي يطلق عليها(المثبتات الاسمية) واعتمد العراق على مثبتين اسميين هما(سعر الفائدة وسعر الصرف)(ناصر, 107, 2014).

1- سعر الفائدة:- هو المثبت الاسمي الداخلي والتي تحصل من خلاله السياسة النقدية اشاراتها من اجل التأثير في عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الائتمانية والتي تكون بصورة غير مباشرة وبسعر البنك المركزي الذي يوتر في اتجاه اسعار الفائدة ويكون في الاثر المباشر له.
2- سعر الصرف:- وهو المثبت الاسمي الخارجي والذي يمثل نقطة التقاء العراق مع العالم الخارجي يوصف الاول مستورداً لاغلب الاحتياجات من الخارج وكون العملة الاجنبية الاساس في الايفاء بالمتطلبات الخارجية.

وبالنسبة الى عرض النقد لم تتخذه السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003 مثباً إسمياً داخلياً على الرغم من الاهمية القصوى لهذا المتغير وماله من اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي ويعود السبب في ذلك الى عدم اتخاذ عرض النقد كمثبت اسمي لان الاخير تابع للنفقات الحكومية ولا تمتلك السلطة النقدية حرية التأثير فيه.

ومن خلال عدم قدرة السياسة النقدية على المحافظة على استقلال وسعر صرف ثابت ومعدلات فائدة حرة في ان واحد, وذا يجب عليها ترك خيار من ثلاثة وابقاء اثنين, وفيما يختص بتطبيق الثالوث المستحيل على الاقتصاد العراقي يتبادر الى الذهن ومن الوهلة الاولى ان السياسة النقدية تعاني من مشكلة الثالوث المستحيل, وبالتالي يشكل هذا الامر عائقاً للسياسة النقدية لا يقتصر على علاج الفجوة التضخمية او التضخم فقط, وانما يمتد ليشمل السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي كمفهوم عام, وهو ما انتهجه بعض الكتاب بان الاخير يعاني من الثالوث المستحيل(العبيدي, 28, 2014), وبالمحافظة على الارقان الثلاثة وهو امر غير ممكن, ومما يجبر السلطة النقدية بالتخلي عن احداها.

وان الباحث يرى بان الخيارات الثلاثة المتعلقة بالتخلص من الثالث المستحيل ستؤدي الى عرقلة علاج الفجوة التضخمية وبل الى زيادة اثارها, فأذا كان خيار التخلي عن سعر الصرف والتوقف عن التدخل ستخسر السياسة النقدية المثبت الاسمي الخارجي.

اما اذا اتجه البنك المركزي للسيطرة الى التخلي عن سعر السياسة فانه سيخسر المثبت الاسمي الداخلي وبالتالي سيفقد القدرة على اعطاء الاشارات بتوجه السياسة النقدية نحو الانكماش او التوسع, والاخير الاخير وهو التخلي عن الاستقلالية لا يقل خطورة الخيارين السابقين.

وان الباحث يرى بان الثالث المستحيل ليس عائقاً للسياسة النقدية وذلك يعود الى ان اسعار الصرف ليست ثابتة بصورة مطلقة لكي يتم استيفاء احد اركان مثلث الثالث المستحيل, ولكن تشغل منطقة وسط بين التعويم والادارة وعلى الرغم من ان الادارة ومن خلال تدخل البنك المركزي بجانب المعروض من العملة الاجنبية, وان السلطة النقدية في العراق قد حصلت على الاستقلال التشريعي وبالرغم من انتهاكة من قبل الحكومة المركزية, والثالث المستحيل يتطلب ان تكون السياسة النقدية مستقلة بصورة عامة. وبالتالي وبسبب عدم استيفاء اركان الثالث المستحيل وتزلزل ركنين منه فلا معنى لادراج الثالث المستحيل كعائق اساسي للسياسة النقدية في الوقت الحاضر.

المحور الثالث:- رؤية مستقبلية السياسة النقدية في العراق

ان مستقبل السياسة النقدية يرتبط بمستقبل الاقتصاد العراقي, وان رسم صورة مستقبلية للسياسة النقدية والتي تكون معتمدة بشكل رئيسي على مايعمله العراق من تنوع لقاعدته الانتاجية واصلا الاختلالات في جانب العرض الكلي, واذا كانت هنالك فعلاً امكانية للاقتصاد العراقي في ذلك الجانب, وكان هذا بصورة واضحة على ارض الواقع فأن الصورة المستقبلية للفجوة التضخمية ستكون في طور العلاج وذلك من اجل النهوض بالاساس لحدوثها الا وهو العرض, وان محور دراستنا هو ينصب على دور السياسة النقدية في العلاج وبالتالي يجب هنا التعرف على مستقبل السياسة النقدية ومن خلال ما افصحته عنه هذه السياسة من جوانب أساسية وهي :-

1- التشريع للسياسة النقدية:- والذي يكون وعلى الرغم من وجود نص صريح يعالج العرض الكلي والاختلالات الهيكلية, فان السياسة النقدية لم تصرح بشأن المستقبل التشريعي للبنك المركزي مما يعني ان

فقرات القانون رقم(56)ستبقى مهيمنة على نشاط البنك المركزي للمدة اللاحقة وستتركز جانب المعالجة على الطلب الكلي.

2-الاهداف:- من خلال تصريح البنك المركزي العراقي انه متجه نحو بناء نظام مصرفي وتحقيق الاستقرار المالي(العلاق,8,2017) وان هذا الاجراء جاء متأخراً وانه خلال المدة من عام(2003) والى(2016) كانت المصارف تسير بالاتجاه الخاطى مما عمق من حدة المشكلة وطرق معالجتها,فانه لو كان البنك المركزي العراقي يسير باتجاه تحقيق كل من الاستقرارين السعري والمالي لما تعمقت مشكلة الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي ولما تحولت المصارف الى مجرد دكاكين تتغذى على هامش الربح من القروض الامنه ومزادات العملة الاجنبية ومع هذا التأخر فأن ولد في العراق نظام مصرفي مستقل ورشيد اقتصادياً فإنه سيسهم من معالجة الفجوة التضخمية عن طريق زيادة درجة ارتباط القطاع الحقيقي بالقطاع النقدي في الاقتصاد وتوجيه امواله الفائضة نحو الجهاز الانتاجي للاقتصاد العراقي.

3-تطوير الادوات:-لايوجد اي تصريح من السلطة النقدية حول استهداف او تغير أي من الادوات غير المباشرة.وان المقترحات منصبة على تنفيذ بيع وشراء العملة ونقلها الى الحكومة ومن هذه المقترحات:-

1-التقيد في عمليات البيع والشراء:-ان هذا الاجراء سيؤدي الى قصور في العرض الكلي من العملة الأجنبية عن تلبية المطلوب منها وبالتالي ارتفاع سعر الصرف والتأثير سلباً على بناء جهاز انتاجي يعالج الفجوة التضخمية لارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج.

2-اطلاق عمليات البيع والشراء:- ان هذا الاسلوب سيؤدي إلى زيادة استنزاف العملة الاجنبية في احتياطات البنك المركزي لان الطلب على الدولار متزايد والعرض منه محدد بتصدير العراق لمورده النفطى وهذا سيؤدي الى زيادة نسبة الاموال المهربة إلى الخارج لانخفاض الرقابة على طلب الدولار.

3-خروج البنك المركزي من عمليات البيع:- وان هذا الخيار لعله الاسوأ بين الخيارات لان استقرار سعر الصرف ودور عمليات المزاد في تطبيقه انما يقع في قمة إجراءات السياسة النقدية الجديدة.

4-مستوى الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية:- ان البنك المركزي العراقي وضع في استراتيجيته الجديدة(2016-2020) ان الادوات للسياسة النقدية كعمليات السوق المفتوحة وسعر الفائدة تستخدم للتأثير على عرض النقد لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي (البنك المركزي العراقي,4,2016).

وغير ان البنك المركزي هل ان عرض النقد في العراق ضمن المتغيرات الوسطية للسياسة النقدية واذ كان عرض النقد من المثبتات الاسمية الداخلية واقتصارة على سعر السياسة وسعر الصرف فقط لتثبيت الضغوط التضخمية لذلك فان قول السياسة النقدية انها ستستخدم أدواتها غير المباشرة للتأثير على عرض النقد هو ادعاء غير واقعي.

لذلك فان اتجاه عرض النقد وسياسة البنك المركزي للمستقبل القريب لا تبشر بحصول بوادر علاج للفجوة التضخمية وعليه فان مقدار الفجوة التضخمية سيزيد مع كل زيادة للطلب الكلي لا يتم تلبيةها داخل الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

1- ركزت السلطة النقدية بعد عام 2003 على استخدام الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية وترك الادوات المباشرة طيلة المدة بعد عام 2003 واتخذ البنك المركزي بعد حصوله على الاستقلال التشريعي بموجب قانون 56 لعام 2004 مجموعة من الاجراءات كتحرير الفائدة واستحداث سعر السياسة المعتمد على قاعدة تايلور وذلك لخلق الاستقرار السعري والمالي في الاقتصاد العراقي.

2- اتصفت العديد من ادوات السياسة النقدية غير المباشرة بفقدانها للاستقلال الفني على الرغم من حصولها على الاستقلال التشريعي فعمليات السوق المفتوحة ترتبط بصورة مباشرة بدين الحكومة وكذلك تربط نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية بتصدير النفط وكما ان المتغيرات الوسيطة او ما اطلقت عليه السياسة النقدية المثبتات الاسمية كسعر الصرف والفائدة لم تلق تأثير كبيراً في النشاط الاقتصادي للعراق وذلك لفقدانها الاستقلال الفني.

3- لم تنجح المثبتات الاسمية للسياسة النقدية في احتواء الفجوة التضخمية من خلال العرض الكلي على الرغم من سيطرة المثبت الاسمي الخارجي على العديد من اثار الفجوة التضخمية بواسطة نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية، اما المثبت الاسمي الداخلي فلا يتصف بالحساسية الكبيرة داخل النشاط الاقتصادي للعراق بل الى العلاقة ويعود السبب في ذلك الى عدم وضوح العلاقة بين اسعار الفائدة

والاستثمار من جهة وبين ما يعانية سعر الفائدة ومن وجود العديد من المعرقلات التي تحد من قدرته العلاجية من جهة اخرى.

4- ان السياسة النقدية المستقبلية وفيما يتعلق بحالات الخزينة, سوف تواجه عقوبات تحد من فاعليتها نتيجة توسع نفوذ المالية او ما يسمى باصلاح الهيمنة المالية والذي يرتبط بالهيمنة النفطية على مصادر التمويل الامر الذي يدفع السلطة النقدية الى التوجه الى دعم سياسة التنويع الاقتصادي.

5- تتعرض السياسة النقدية الى ضغوط حكومية في فترات الدورات الانتخابية نتيجة لتوسع الحكومات في الانفاق العام وغير المبرر احيانا, مما يقوض عملية صنع السياسة النقدية واعداد القرارات الناجحة.

6- تساهم عملية تغير العملة وإزالة الاصدار في تعزيز دور نظام المدفوعات وتعمل على ترسيخ الاصلاحات النقدية, وتعزيز الثقة بالعملة المحلية والتي يكون ضمن المرحلة الراهنة للاقتصاد العراقي.

ثانياً - التوصيات

1- ان ارساء مستقبل مزدهر للسياسة النقدية في العراق يرتبط بتوجيهات المالية العامة والذي يكون ضمن مسار واضح وهادف لخطط والبرامج الانفاقية للحكومة.

2- من الضروري ان تحرص الحكومة على التوجه بصورة واقعية على برامج التنويع الاقتصادي وذا بدون ذلك لا يمكن التكهن بمستقبل الاقتصاد العراقي .

3- ضرورة تنويع الايرادات وتفعيل دور بعض القطاعات الرائدة في البلد بما يخدم مكونات الموازنة العامة, الامر الذي يخفف العبء الملقى على عاتق السياسة النقدية.

4- العمل على تحديد معدل نمو نقدي يتناسب مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال تحديد كمية النقد التي يحتاجها الاقتصاد العراقي دون الافراط فيها ودخول الاقتصاد العراقي في فجوة تضخمية او التفريط فيها ودخول الاقتصاد دوامة الركود الاقتصادي.

5- العمل على تقوية العمق المالي للاقتصاد العراقي بواسطة زيادة اتساع السوق الاولى وتوسيع رقعة التعامل في السوق الثانوية .

المصادر

- 1-الدعيمي,عباس كاظم, السياسة النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية, دار صفاء للنشر والتوزيع 2010 , بغداد .
 - 2-كاظم.حيدر يونس, الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية , مركز كربلاء للدراسات والبحوث, 2016 العراق .
 - 3-البنك المركزي العراقي,النشرة الاحصائية السنوية,للسنوات(2004-2016),بغداد,العراق
 - 4- ناصر, سيف راضي محي, استهداف سعر الفائدة واثرة على الاستقرار النقدي بالعراق(1990-2011), رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس جامعة بغداد .
 - 5-العبيدي, رائد عبدالحق والمشهداني, النقود والمصارف , دار الايام للنشر والتوزيع, 2014, الاردن.
 - 6- السيد علي, عبد المنعم ,اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق, الجامعة المستنصرية, بغداد, الجزء الأول.
 - 7- وداد يونس يحيى , النظرية النقدية , النظريات المؤسسات السياسية, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, 2001 .
 - 8- العلق, علي محسن اسماعيل, البنك المركزي العراقي من الاستقرار النقدي الى الاستقرار المالي وتعزيز التنمية, بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي 2017,
- (w w w.icq.com)